الفصل الأول

الإطار العلمي للمحاسبة كنظام معلومات

تقديم:

تحتل المعلومات بصورة عامة اهمية كبيرة في الوحدة الاقتصادية من حيث مساعدتها لمتخذي القرارات في اتخاذ القرارات التي تحقق أهدافها.ولا تختلف أهمية إنتاج المعلومات في أي وحدة اقتصادية عن أهمية أي موارد أخرى يمكنها أن تساهم في تحقيق أهدافها، حيث يؤكد البعض ذلك بقوله: وقد نتج عن الأهمية المتزايدة للمعلومات أنها تمثل أحد الموارد الهامة في الوحدة الاقتصادية مثل الموارد والآلات والقوى البشرية بل أنها تفوق هذه الموارد جميعا، حيث أن الاستخدام الأمثل للمعلومات يؤدي إلى نجاح تلك الوحدة في تحقيق أهدافها. وبما أن كفاءة استخدام الموارد والآلات والقوى البشرية من الناحية الاقتصادية يعتبر معيارا مهما في الحكم على فاعلية الإدارات المختلفة في الوحدة الاقتصادية، فانه يمكن القول أن كفاءة إنتاج المعلومات واستخدامها يعتبر معيارا مقبولا ومهما في الحكم على فاعلية نظام المعلومات القائم بذلك.

ومن هنا تأتي أهمية اقتصاديات المعلومات المحاسبية في تقرير فاعلية نظام المعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية، وأن هذه الأهمية تتطلب ضرورة دراسة الجدوى الاقتصادية للمعلومات المحاسبية من خلال حصر تكلفة إنتاج المعلومات وموازنتها مع قيمتها على أساس المنفعة التي تحققها لمتخذي القرارات.وعليه فإن الجدوى الاقتصادية للمعلومات المحاسبية سوف تتعلق بدراسة كلمن: كمية المعلومات المحاسبية وكلفتها وقيمتها، وهو ما سوف نتناوله من خلال المباحث الأربعة ضمن هذا الفصل.

المبحث الأول: مكونات دراسة نظم المعلومات المحاسبية

قبل البدء في الحديث عن نظام المعلومات المحاسبية، يجب علينا تحديد معنى لكل العناصر المكونة لهذا النظام، والشكل التالي يمثل ذلك:

شكل (01): مكونات نظام المعلومات المحاسبية

✓ **التكنولوجيا:** تعتمد قدرتك على التخطيط وإدارة العمليات التجارية في جزء منها على معرفتك بالتكنولوجيا المتاحة، فعلى سبيل المثال لا يمكننا إدارة انتاج بدون معرفة الروبوت. فمن البديهي ان التطورات التكنولوجيا لها تأثير عميق على نظم المعلومات المحاسبية وأنظمة المؤسسات وأنظمة التخطيط موارد المؤسسة والأعمال الإلكترونية وقواعد البيانات والأنظمة الذكية. حيث تقدم التكنولوجيا الأساس الذي تستقر عليه نظم المعلومات المحاسبية والعمليات التجارية وتعد المعرفة بالتكتولوجيا هامة جدا من أجل فهمنا الكامل لطبيعة نظم المعلومات المحاسبية.

- ✓ **قواعد البيانات:** أكدت الدراسات العالمية على أن علم المحاسبة يمثل وظيفة تتعلق بكتابة التقارير، ومع ذلك، تتضمن مهنة المحاسبة تهتم بجمع وتخزين البيانات، حيث لابد لهذه الجوانب أن تصبح جزءا من القاعدة المعرفية. كما يتمثل الفهم الكامل لنظم المعلومات المحاسبية في تنوع قواعد البيانات الخاصة والعامة وكمية ونوع البيانات المتاحة في تلك قواعد البيانات، من أجل تحليل وإعداد معلومات تتعلق بصنع القرار والقيام بمراجعة السجلات المالية للمؤسسة.
- ✓ **كتابة التقارير:** لتصميم تقارير تم انشائها بواسطة أحد نظم المعلومات، لابد للمحاسب وأن يعرف ما هي المخرجات المطلوبة أو المرغوب فيها. وفي كثير من الأحيان، سوف يقوم المستخدم بإعداد تقرير على أساس خاص أو مؤقت بإستخدام أدوات إنشاء التقارير القوية أو باستخدام لغة استعلام قاعدة البيانات. وغالبا ما تدعم هذه التقارير قرارات الإدارة شرط ان تستوفي إلتزامات معينة خاصة بكتابة التقارير. وتعتبر الكشوف المالية القائمة على مبادئ المحاسبة المقبولة بشكل عام أحد الأمثلة لكتابة التقارير التي تتعلق بنظم المعلومات التسويقية.
- ✓ **الرقابة:** على نحو تقليدي، كان المحاسبين خبراء في رقابة العمليات المحاسبية، فكمحاسب متمرس ممكن ان تقضي معظم أوقات عملك في تقديم الخبرة. ولابد لك من تطوير فهم الرقابة المحددة إلى رقابة قابلة للتكيف في المستقبل. فالرقابة وفقا لنظم المعلومات المحاسبية تعني أننا بواسطتها نتأكد من أن ما ننوي فعله يقع بالفعل.
- ✓ **العمليات التجارية:** الشركات التي تقوم بممارسة الأنشطة والعمليات مثل توظيف المستخدمين وشراء المخزونات والتحصيل النقدي، تقوم بتنسيق تلك العمليات مع نظم المعلومات المحاسبية. حيث يتم الإعداد لمدخلات نظم المعلومات من قبل إدارة التشغيل للحصول على العديد من المخرجات لإدارة هذه العمليات، لذلك ينبغي علينا تحليل وإدارة نظم المعلومات في ضوء العمل المؤدى من قبل الشركة.
- ✓ **معالجة الأحداث:** فالشركات التي تتولى العمليات والأحداث الخاصة بأعمالها مثل المبيعات والمشتريات، والتي تقع على وفقا لأنشطة هذه الشركات. لابد من حصر وتسجيل البيانات المتعلقة بتلك الأحداث لرقابة ورصد العمليات التجارية. فالأحداث لها أوجه تشغيلية وأوجه خاصة بنظم المعلومات المحاسبية، ولتصميم واستخدام نظام معلومات محاسبية لابد للمحاسب من معرفة ما هي بيانات الأحداث المراد معالجتها، وكيف يتم معالجتها.

- ✓ **صنع القرارات:** يجب على الإدارة تصميم المعلومات المستخدمة من أجل صنع قرار ما وفقا لنوع القرار الخاضع للدراسة، وبالإضافة لذلك، تكون المعلومات مفيدة في حال إدراكها لأساليب الإدارة الشخصية وتفضيلات صانع القرار. فعلى سبيل المثال يفضل مدير قسم المبيعات استلام كشف بالتدفق النقدي الشهري الذي يضم ايصالات الاستلام والمدفوعات، وعلى الجانب الآخر يفضل مدير قسم المحاسبة رؤية معلومات ذات تفاصيل أكثر في شكل تحليل المدفوعات. لذا يقوم العديد من صناع القرار باستخدام أنظمة ذكية لمساعدتهم في صنع القرار المحاسبي.
- ✓ **تطوير وتشغيل الأنظمة:** لابد من القيام بالتصميم والتنفيذ والتشغيل بفاعلية لنظم المعلومات التي تعالج الأحداث التجارية وتقدم المعلومات من أجل صنع القرارات ذات الصلة، فغالبا ما يشارك المحاسب في مشاريع تطوير الأنظمة كمستخدم أو كصاحب عملية تجارية يساهم في تقديم طلبات من أجل وظائف معينة أو مراجع يقوم بتحسين الضوابط من أجل النظام الجديد. ويعتبر اختيار البيانات من أجل كتابة التقرير وتصميم ذلك التقرير وتهيئة نظام الشركة من الأمثلة الدالة على مهام تطوير الأنظمة التي يمكن انجازها بواسطة المحاسب.
- ✓ **وسائل الإتصال:** لعرض نتائج مساعيهم على نحو فعال، لابد للمحاسبين من التمتع بمهارات بارزة في مجال الاتصالات الشفهية والكتابية، فالمطلوب من المحاسب هنا القيام بتقييم البدائل واختيار الحل والدفاع عن خيارته. فالمعرفة الفنية لن تكون كافية من أجل تنفيذ هذه المهمة.
- ✓ **مبادئ المحاسبة:** لتصميم وتشغيل أحد النظم المحاسبية، لابد للمحاسب من معرفة الاجراءات المحاسبية الصحيحة ولابد من فهم عمليات التدقيق والمراجعة المحاسبية. ووفقا للتفسير والإيضاح لابد للمحاسب ان يكون على دراية كافية بالعمليات التجارية والتسجيلات المحاسبية وبالشكل الصحيح.

المبحث الثالث: البيانات والمعلومات المحاسبية

أولا: البيانات والمعلومات المحاسبية والعلاقة بينهما

يمكن تعريف البيانات بأنها: حقائق مجردة تعبر عن حدث أو أحداث معينةبهيئة رموز أو حروف أو أرقام أو رسوم بيانية، تكون بصيغة غير مرتبة (طبقا للاستفادة المطلوبة من استخدامها) يتم جمعها أو الحصول عليها من مصادر مختلفة بهدف تحويلها إلى معلومات يمكن الاستفادة منها بعد إجراء العمليات اللازمة عليها وترتيبها، فهي المادة الخام (الأساسية) اللازمة لإنتاج المعلومات.

وهناك أمثلة كثيرة على البيانات في الحياة العملية منها أرقام الإنتاج، أرقام المبيعات، أرقام المخزون، الإحصاءات المختلفة (أرقاما وخرائط ورسوما بيانية).

وتمثل الأحداث الاقتصادية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية الأساس في الحصول على البيانات المحاسبية التي يمكن أن تصنف تبعاً لتلك الأحداث إلى الصنفين الرئيسين الآتيين:

1. **بيانات مالية:**

وهي تتعلق بكافة الأحداث الاقتصادية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية ويتبعها أثرا ماليا بحيث يمكن قياسها والتعبير عنها بصورة مالية، وهي تشمل كافة الأحداث الرئيسية الآتية:

- ✓ الأحداث التمويلية المتعلقة بكيفية الحصول على الأموال اللازمة لممارسة الوحدة الاقتصادية لنشاطها الاقتصادي (الجاري وغير الجاري) سواء من قبل أصحاب الملكية أو عن طريق الاقتراض(قصير الأجل أو طويل الأجل).
- ✓ الأحداث الرأسمالية المتعلقة بكيفية الحصول على الموجودات الثابتة واندثاراتها ومجالات التصرف بها (البيع أو الاستبدال).
- ✓ الأحداث الايرادية، المتعلقة بكيفية تحقيق أرباح العمليات الجارية (أرباح النشاط الجاري).

2. **بيانات غير مالية:**

وهي تتعلق بكافة الأحداث الاقتصادية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية ولا يتبعها أثرا ماليا، وهي على نوعين:

- ✓ **بيانات كمية**، وهي تلك البيانات التي يمكن التعبير عنها بصورة كمية، مثل إعداد العاملين، عدد ساعات العمل، عدد الأسهم، عدد الوحدات المباعة...وهكذا.
- ✓ **بيانات غير كمية**، وهي تلك البيانات التي لا يمكن التعبير عنها بصورة كمية أصبحت يتم التعبير عنها بصورة وصفية نظرا لصعوبة قياسها بصورة كمية أو من أمثلتها: مدى الاستفادة من البرامج التدريبية للعاملين، أذواق المستهلكين.....وهكذا.

وعليه يمكن تعريف المعلومات – بصورة عامة-بأنها: ناتج العمليات **التشغيلية التي تجرى على البيانات من تبويب وتحليل وتفسير بهدف استخدامها في توضيح الأمور المختلفة وبناء الحقائق عليها من قبل** مستخدميها وبما يحقق الفائدة لهم.

ومن خلال تعريف كل من البيانات والمعلومات يتضح أن **المعيار الأساسي للتفرقة بين البيانات والمعلومات ينحصر في الفائدة المحققة منهما**،كما أن هناك إمكانية لاعتبار البيانات بمثابة معلومات إذا ما تم تنظيمها وإعادة ترتيبها بشكل يجعل لها معنى ودلالة وذات استخدام مفيد لمستخدمها، بعد الأخذ بنظر الاعتبار كل من: المستخدم، مكانته الوظيفية، التوقيت الزمني للاستخدام.

ثانيا: المعلومات المحاسبية وشروطها

تعرف المعلومات المحاسبية بأنها: كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا.

وبذلك فهي تمثل ناتج العمليات التشغيلية التي تجري على البيانات المحاسبية والتي تستخدم من قبل الجهات الداخلية والخارجية التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية وبما يحقق الفائدة من استخدامها.

وتنشأ الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد اللازمة للنشاط الاقتصادي، وبذلك فإن الهدف من توفير وتقديم المعلومات إلى الجهات المستفيدة (وخاصة متخذي القرارات) يتحدد في تخفيف حالة القلق التي تنتابهم، وكذلك لإمدادهم بمزيد من المعرفة، حيث أن وفرة المعلومات الضرورية تؤدي إلى زيادة المعرفة المسبقة لما سيحدث مستقبلا أو تقليل حجم التباين في الخيارات، وذلك عندما يستخدم متخذو القرارات تلك المعلومات كنسب احتمالية للاختيار بين البدائل المتاحة.

وبذلك فإنه ليس من الضروري أن تتحول البيانات المحاسبية إلى معلومات بعد إجراء العمليات التشغيلية عليها أصبحت يرتبط ذلك بتحقيق شرطين مهمين (أو أحدهما على الأقل) عند استخدامها من قبل متخذ القرار وهما:

- ✓ إن المعلومات الناتجة يجب أن تقلل من درجة عدم التأكد لدى متخذ القرار، وذلك من خلال تقليل عدد البدائل المتاحة أما متخذ القرار.
- ✓ إن المعلومات الناتجة يجب أن تزيد من معرفة متخذ القرار، وذلك في حالة عدم تحقيق الشرط الأول، حيث يمكن الاستفادة من المعرفة المضافة في اتخاذ قرارات أخرى في المستقبل.

أما إذا لم يتحقق ذلك، فلا يمكن أن يكون ناتج العمليات التشغيلية على البيانات بمثابة معلومات، أصبحت يمكن اعتبارها "بيانات مرتبة" يمكن تخزينها واستخدامها كمدخلات في النظام من جديد. وبناء على ما سبق يمكن توضيح العلاقة بين البيانات والمعلومات المحاسبية من خلال الشكل الآتي:

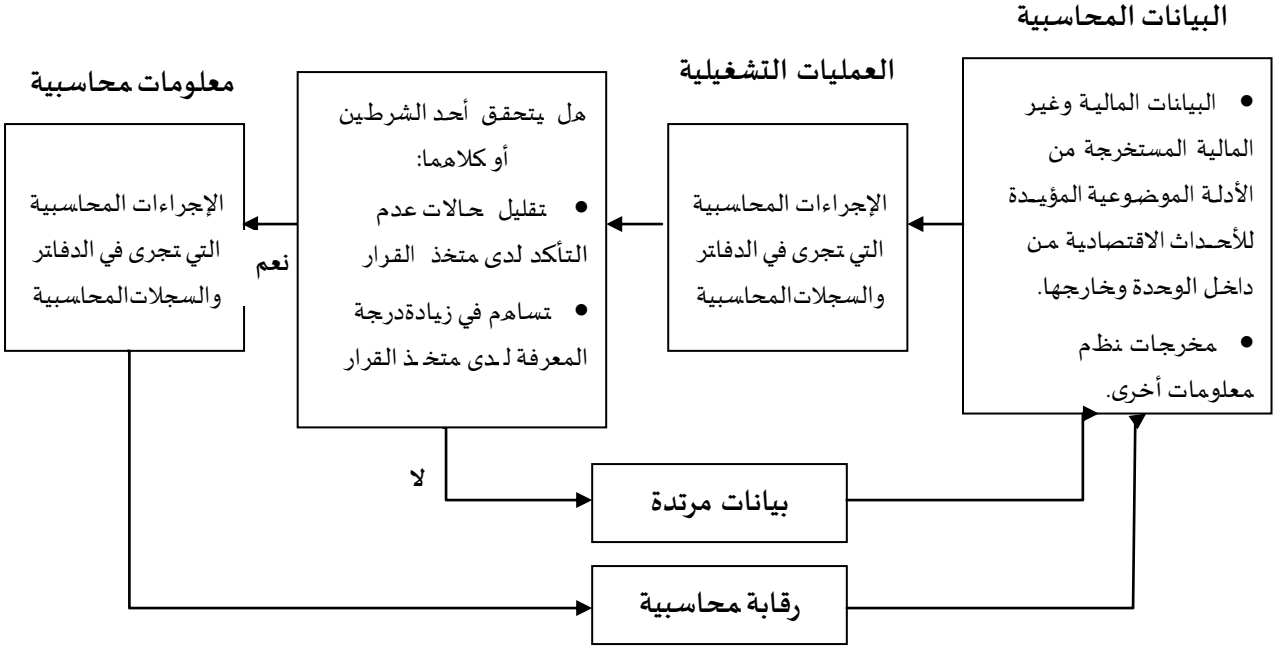

شكل: العلاقة بين البيانات والمعلومات المحاسبية

ثالثا: أنواع المعلومات المحاسبية:

يمكن تبويب أنواع المعلومات المحاسبية كما يلي:

1. معلومات تاريخية (مالية):

وهي معلومات تختص بتوفير سجل للأحداث الاقتصادية التي تحدث نتيجة العمليات الاقتصادية التي تمارسها الوحدة الاقتصادية، لتحديد وقياس نتيجة النشاط (من ربح أو خسارة) عن فترة مالية معينة وعرض المركز المالي في تاريخ معين لبيان سيولة الوحدة الاقتصادية ومدى الوفاء بالتزاماتها. ويلاحظ أن هذه المعلومات تهتم بتسجيل التكاليف والإيرادات بعد حدوثها، وبما يعني أنها معلومات فعلية تتعلق بالأحداث الاقتصادية كما وقعت،كما أنها تركز على الاستخدام الخارجي (من قبل الجهات الخارجية) بصورة أكبر. ورغم الإقرار بأهمية هذه المعلومات فانه من المفضل للأغراض العملية أن يتم الإعلام بالأمر مقدما لكي يمكن اتخاذ القرار قبل أن يصبح الأمر متأخرا، وهو ما يعد عملا مفيدا يمكن أن يقوم به المحاسب نظرا لعدم القدرة على تغيير الماضي. إضافة إلى ذلك فإن المعلومات التاريخية تفيد الإدارة في عمل المقارنات بين فترة وأخرى، وكذلك في اكتشاف الانحرافات (التي يمكن أن تحدث) عن طريق مقارنتها بمعلومات التخطيط المحددة مقدما، ويمكن أن يقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات نظام المحاسبة المالية بالدرجة الأساس.

2. معلومات عن التخطيط والرقابة:

وهي معلومات تختص بتوجيه اهتمام الإدارة إلى مجالات وفرص تحسين الأداء وتحديد مجالات أوجه انخفاض الكفاءة لتشخيصها واتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب، ويتم ذلك من خلال وضع التقديرات اللازمة لأعداد برامج الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية، حيث تبرز الموازنات التخطيطية الوضع المالي للوحدة الاقتصادية في لحظة تاريخية مقبلة، فضلا عن استخدامها في أغراض الرقابة وتقييم الأداء وتحديد مسؤولية الأفراد الجماليات مساءلتهم محاسبيا، أما التكاليف المعيارية فتهتم بالتحديد المسبق لمستويات النشاط بغرض تسهيل عملية المحاسبة لكل مستوى من المستويات الإدارية من خلال الاعتماد على مراكز التكلفة وتحميل التكاليف الإضافية ... الخ. ويلاحظ أن هذه المعلومات تتعلق بالأنشطة الدورية المتكررة في مجالات التكلفة وتحميل التكاليف الإضافية.. الخ. كما يلاحظ أن هذه المعلومات تتعلق بالأنشطة الدورية المتكررة في مجالات التخطيط والرقابة حيث أنها تهتم بالأداء الجاري والمستقبلي من

خلال مساعدتها في تجهيز التوقعات للمستقبل ومقارنة النشاط الجاري بأرقام الخطة لتحديد الانحرافات وتحليلها والبحث في أسبابها وتحديد المسؤولية عنها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها قبل فوات الأوان.

3. معلومات لحل المشكلات:

وهي تتعلق بتقييم بدائل القرارات والاختيار بينها، وتعتبر ضرورية للأمور غير الروتينية (أي التي تتطلب إجراء تحليلات محاسبية خاصة أو تقارير محاسبية خاصة) وبذلك فهي تتسم بعدم الدورية.وعادة ما تستخدم هذه المعلومات في التخطيط طويل الأجل مثل: قرار تصنيع أجزاء معينة من السلعة داخليا أو شرائها أو إضافة أو استبعاد منتج معين من خط الإنتاج أو شراء موجودات ثابتة جديدة بدلا من المستهلكة وغيرها من القرارات الأخرى.ويمكن أن يقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات نظام معلومات المحاسبة الإدارية بالدرجة الأساس.

رابعا: خصائص المعلومات المحاسبية

لكي تتحقق المعلومات المحاسبية الفائدة المرجوة لها من قبل مستخدميها، فإن هناك مجموعة من الخواص السمات أو الصفات) التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية، وتتعلق هذه الخواص بمعايير نوعية يمكن من خلالها الحكم على مدى تحقق الفائدة من المعلومات المحاسبية.

ولمناقشة الخواص النوعية للمعلومات المحاسبية، يمكن تصنيف هذه إلى:

1. الخصائص الرئيسية:

وهي تتعلق بخاصتين رئيسيتين هما:

أ. الملاءمة:

حيث يجب أن تكون المعلومات المحاسبية ملائمة ومناسبة لاستخدامات متخذ القرار، ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال معرفة مدى استفادة متخذ القرار من المعلومات المحاسبية عندما تساهم تلك المعلومات في تقليل البدائل المتاحة أمامه والمساهمة في تحديد البديل الأمثل الذي يمثل القرار المتخذ:

وعليه يمكن تحقيق خاصية الملاءمة من خلال الآتي:

✓ التوقيت الزمني المناسب، أي انه يجب توفير المعلومات المحاسبية في فترة زمنية مناسبة يمكن تحديدها بالفترة الزمنية اللازمة لاتخاذ قرار معين من قبل مستخدمها

(متخذ القرار) لكي لا تفقد قيمتها أو قدرتها على التأثير في عميلة اتخاذ القرار.

✓ القيمة التنبؤية، أي أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية تحقيق استفادة منها في اتخاذ القرارات التي لها علاقة بالتنبؤات المستقبلية.

✓ القيمة الرقابية، أي أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية الاستخدام في الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية وتصحيح الأخطاء التي يمكن أن تنتج عن سوء الاستخدام أو عدم الكفاية.. وهكذا.

ب. الثقة:

وهي تتعلق بمدى إمكانية خلق حالة الاطمئنان لدى مستخدم المعلومات المحاسبية (متخذ القرار) لكي تعتمد عليها في اتخاذ قراراته المختلفة. ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال الآتي:

✓ صدق التعبير ، أي أن تكون المعلومات المحاسبية معبرة عن الأحداث الخاصة بها بصورة سليمة وأمينة وخالية من أي تلاعب متعمد.

✓ الحياد (عدم التحيز)، أي عدم التأثير على عملية الحصول على المعلومات وتهيئتها بصورة مقصودة يمكن أن تساهم في خدمة مستخدم معين دون آخر.3

✓ قابلية التحقق، أي القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من شخص، إذا ما تم استخدام نفس الأساليب التي استخدمت في قياس المعلومات، وغالبا ما يستخدم مصطلح مرادف للتحقق وهو الموضوعية.

2. الخصائص الثانوية:

وهي تتعلق بالآتي:

✓ الثبات، وهي تعني الثبات على استخدام نفس الطرق والأساليب المعتمدة في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية من فترة لأخرى، وإذا ما دعت الحاجة إلى أي تغيير فيجب التنويه عن ذلك لكي يتم أخذ ذلك بنظر الاعتبار من قبل المستخدم.

✓ قابلية المقارنة، أي أن يكون للمعلومات المحاسبية القدرة على إجراء المقارنات بين فترة مالية وأخرى لنفس الوحدة الاقتصادية أو المقارنة مع وحدات اقتصادية أخرى ضمن نفس النشاط. ومن الواضح انه كلما كانت الطرق والأساليب المحاسبية متميزة بالثبات كلما تحققت فائدة أكبر من المعلومات المحاسبية لأغراض المقارنة.

المبحث الثالث: مقومات نظم المعلومات المحاسبية

تمثل مقومات أي نظام مجموعة الأسس التي يقوم عليها عمل النظام بصورةمترابطة ومكملة لبعضها البعض بحيث لا يمكن الاستغناء عن أحدها إذا ما أريد لذلك النظام تحقيق أهدافه بفاعلية.

وهناك مجموعة من المقومات التي تتواجد في النظام المحاسبي قد تختلف في تفاصيلها من وحدة اقتصادية إلى أخرى تبعا لعدة عوامل من أهمها: حجم الوحدة الاقتصادية، طبيعة النشاط، الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتشغيل النظام، طبيعة النظام من حيث كونه يدويا أو آليا أو إلكترونيا، إلا أن توفير هذه المقومات هو أمر ضروري يستلزمه العمل المحاسبي وتشمل هذه المقومات كلا من:

1. **مجموعة مستندية :**

تمثل المستندات أولى مقومات النظام المحاسبي في أي وحدة اقتصادية والأساس المهم في عمل النظام من حيث الآتي:

أ. توفر المستندات الدليل الموضوعي الذي يحتوي على البيانات التي تمثل الخطوة الأولى في عمل النظام.

ب. تمثل المستندات أحد الوسائل المهمة ضمن وسائل الرقابة والتدقيق على كافة الأحداث الاقتصادية التي تقوم بها الوحدة.

ج. تمثل المستندات سجلا تاريخيا للوحدة الاقتصادية نظرا لما تحتويه من بيانات مؤرخة للأحداث الاقتصادية التي قامت بها الوحدة الاقتصادية خلال الفترة أو الفترات الزمنية (المالية) السابقة.

2. **مجموعة دفترية:**

تتمثل المجموعة الدفترية بكافة الدفاتر والسجلات التي يتم مسكها في الوحدة الاقتصادية، فهي تمثل الوعاء الذي يتم فيه تفريغ كافة البيانات المستخرجة من كافة الأدلة الموضوعية المؤيدة للأحداث الاقتصادية التي قامت بها الوحدة الاقتصادية وبالتالي معالجتها من خلال عمليات التسجيل والتبويب والتلخيص والتحليل بتطبيق مجموعة من

الإجراءات والفروض والمبادئ والسياسات المحاسبية اللازمة وصولا لتهيئة عرضها في مجموعة التقارير والقوائم المالية التي يتطلب إعدادها من قبل النظام المحاسبي في الوحدة الاقتصادية المعنية.

3. دليل الحسابات:

يمثل دليل الحسابات أداة مهمة في توجيه العمل المحاسبي من خلال تحديد الحسابات التي يمكن أن تتأثر بها العمليات التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية، وكذلك فهو أداة مساعدة يمكن أن تساهم في تسهيل العمل المحاسبي من خلال التصنيفات والتبويبات والترقيمات التي يمكن أن تعطى للحسابات المختلفة إضافة لما يمكن أن يتضمنه الدليل من توضيح لبعض المفاهيم والمصطلحات المحاسبية المستخدمة وكيفية معالجة بعض العمليات، وكذلك نوعية الطرق المحاسبية التي يتوجب استخدامها من قبل النظام المحاسبي.

4. مجموعة التقارير والقوائم المالية:

تمثل مجموعة التقارير والقوائم المالية ناتج العمل المحاسبي في أي وحدة اقتصادية وخلاصة لكل ما قامت به من عمليات ضمن نشاطاتها الجارية وغير الجارية، وهي تقدم إلى كافة الجهات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالوحدة الاقتصادية والتي يمكن أن تعتمد عليها في اتخاذ القرارات المتعددة، سواء كانت تلك الجهات من داخل الوحدة الاقتصادية أو من خارجها. وقد جرى العرف على تصنيف مجموعة التقارير والقوائم المالية كما يلي:

آ. مجموعة التقارير المالية التي تحتوي عليها البيانات المحاسبية المعدة أساسا للاستخدام من قبل الجهات الداخلية، وهي غالبا ما تتعلق بالنشاط الداخلي الذي تقوم به الوحدة الاقتصادية.

ب. مجموعة القوائم المالية التي تحتوي على البيانات المحاسبية المعدة أساسا للاستخدام من قبل الجهات الخارجية، وهي تتعلق بالنشاط العام الذي قامت به الوحدة الاقتصادية، وغالبا ما يهتم نظام المحاسبة الماليةبهذه المجموعة. وتتضمن مجموعة القوائم المالية الأساسية التي يجب إعدادها في نهاية كل فترة مالية كل من: قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، إضافة لذلك يمكن إعداد مجموعة من الكشوفات التوضيحية التي تشمل كافة الكشوفات التي يتم من خلالها توضيح وتفسير وتحليل بعض البيانات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية بصورة تفصيلية.

المبحث الرابع: مصادر البيانات والمعلومات المحاسبية

١-١-٢ مصادر البيانات والمعلومات- *Sources Of Data and Information* :

تتعدد البيانات والمعلومات المطلوبة تبعاً للأهداف الموضوعة وكيفية تحقيقها، وتتفاوت الحاجة إلى البيانات والمعلومات نتيجة لتباين أحجام المشروعات ودرجة تعقد مشاكلها، ويتم الحصول على البيانات والمعلومات عادة من مصدرين رئيسيين :

- مصادر داخلية.
- مصادر خارجية.

١-١-٢-١ المصادر الداخلية- *Internal Sources*:

هى مصادر من داخل المنشأة يمكن أن تتوافر فيها البيانات والمعلومات، فالأنشطة المختلفة داخل المنشأة تحتفظ في سجلاتها وتقاريرها بالبيانات الهامة والضرورية عن مجال العمل وتعتبر مرجعية هامة للإدارة في تقييم الأداء ووضع السياسات والخطط وتطويرها، ومن أمثلة البيانات الداخلية: البيانات التي تحتفظ بها إدارة الإنتاج عن أوامر الإنتاج ومستلزمات الإنتاج ومواصفات المنتجات ومعايير الأداة وكذلك البيانات التي تحتفظ بها إدارة المبيعات، وإدارة المشتريات عن فواتير البيع، وفواتير المشتريات وما يرد بهما من بيانات عن جهة البيع، العميل، الصنف، البيانات عن الموردين والأسعار، وغيرها من الإدارات الداخلية الأخرى بالمنشاة التي تحتفظ بالبيانات، كإدارة الشئون المالية، وإدارة المخازن، وإدارة الأفراد. وبمعالجة هذه البيانات تبعاً للمواقف الإدارية المختلفة التي تتطلبها حاجة المنشاة تصبح معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات. وتعكس المعلومات الداخلية عموماً صورة للوضع داخل المنشأة من حيث الضعف والقوة ، هي أما أن تكون

معلومات مالية بحتة، أو معلومات ظاهرة تشمل المشاركة في السوق والكفاية الإنتاجية، ومصادر القوة العاملة، أو معلومات عامة تشمل علاقة العمل.

١-١-٢-٢ المصادر الخارجية- *External Sources:*

هى المصادر التي يتم الحصول منها على البيانات والمعلومات من خارج نطاق المنشاة. وقد تمثل البيانات والمعلومات الخارجية، بيانات ومعلومات انشطة شبيهة لنفس نشاط المنشاة. وتنقسم مصادر البيانات والمعلومات الخارجية إلى مصادر اولية، ومصادر ثانوية على النحو التالي:

أولاً: المصادر الأولية- *Primary Sources:*

تعتبر البيانات والمعلومات من مصادر أولية، إذا كانت منشورة من قبل مصدرها الاصلى دون سواه، وعادة ما تفضل المصادر الأولية لكون البيانات والمعلومات بحالتها الحقيقية المعبرة عن واقع الاعمال ولم يطرأ عليها عمليات نقل، أو تحوير، أو حذف، أو تلخيص، هذا وتعتبر أهم المصادر الاولية للمعلومات هي عملية الملاحظة، والتجارب، والبحث الميدانى، بالإضافة إلى عامل التقدير الشخصى (مدى منفعة المعلومة للمستخدم).

ثانياً: المصادر الثانوية- *Secondary Sources:*

تعد البيانات والمعلومات من مصادر ثانوية، عند نشرها من قبل جهة غير جهتها الاصلية، وذلك سواء ان تم نقل البيانات والمعلومات وعرضها بحالتها الاولية كما سبق نشرها من قبل جهتها المصدرة، أو قد ادخل عليها تعديلات بالتلخيص، والحساب، والتبويب بما يغير من صورتها. ومن أمثلة المصادر الثانوية للبيانات والمعلومات، التقارير والنشرات الصادرة عن الغرف التجارية والصناعية والنشرات الحكومية، كالتقارير الاقتصادية الصادرة وزارة المالية

والبنوك وشركات التامين وكذلك الكتب والمجلات والجرائد، وذلك عند نشر البيانات والمعلومات عن مصادر اخرى أولية.

وعموما يجب على إدارة المنشاة أن تهتم بمصادر البيانات والمعلومات المختلفة، وأن تكون نبيهه في ذلك، فقد تهمل بعض المصادر لعدم ادراك أهميتها، أو عدم التفكير فيها الا عندما تنشأ بعض المشاكل، كذلك على الإدارة أن تكون قادرة على الإدراك والتنبؤ بالمشاكل المتوقعة الموجودة في المعلومات مثل، مشاكل التحيز، والتاكد من ملائمة المعلومات أو افتقارها لذلك والى ماغير ذلك.

١-١-٣ عملية معالجة البيانات (إنتاج المعلومات)- *Data Processing:*

أضحت المعلومات في المنشاة الحديثة عاملاً هاما من عوامل الإنتاج، إذ أنها تعتبر من أحد مدخلات المنشاة منظوراً إليها كنظام. هذه المعلومات تدخل في شكلها الأولي كبيانات خام (تماماً كالمواد الأولية) وتخضع لعملية التحويل، ثم تخرج البيانات الخام في شكل جديد وهو معلومات صالحة للاستخدام في مجال اتخاذ القرارات (أي تحقيق أهداف النظام – المنشاة). فالمنشأة أصبحت تنتج المعلومات تماما كما تنتج السلع وتقدم الخدمات، ومن هنا تظهر أهمية المعلومات كقاعدة لأي نظام ناجح وفعال. وتعتبر المعلومات عنصراً ضرورياً في تسيير المنشاة، اذ لا يمكن للمنشاة اتخاذ قرار ما دون الاستناد إلى معلومات مفيدة عن ذلك، ولا يكفى توفير المعلومات والبيانات داخل المنشاة من اجل اتخاذ قرار معين، بل يجب استغلالها عن طريق المعالجة العلمية، حتى يكون القرار المتخذ على أساسها قراراً رشيدا يتيح الوصول إلي الهدف المرجو والمطلوب.

والشكل التالى يظهر وظيفة معالجة البيانات التي تعتبر الوظيفة المركزية لأي نظام للمعلومات.

١-١-٣-١ التجميع – *Collection*:

تتمثل هذه الخطوة في تجميع البيانات المرتبطة بالاحداث المختلفة من مـــصادرها الاولية، سواء من خارج الوحدة الاقتصادية، أو داخلها، أو في صورة تغذية عكسية مثال ذلك: (تجميع فواتير البيع– طلبات الشراء– وغيرها).

١-١-٣-٢ التحقق من صحة البيانات– *Verifying*:

يتم في هذه الخطوة التاكد من ان البيانات تم جمعها وتسجيلها بشكل صحيح، ومن امثلة ذلك، أن يقوم شخص بمراجعة عمل شخص آخر.

٢-١-٣-٣ تشغيل البيانات– *Data operating* :

يشمل العمليات الرئيسية التالية:

أ. التصنيف– *Classification*:

يتم في هذه الخطوة فصل البيانات الخاصة بنشاط معين إلى أنواع مختلفة، بحيث يصبح كل نوع ذا معنى بالنسبة للمستخدم، وعلى سبيل المثال: يمكن تقسيم بيانات نشاط المخازن إلى بيانات خاصة بإستلام البضائع، وأخرى بإصدار أوامر الشراء، وكذلك قد يتم التصنيف بتجميع البيانات ذات الصفة المشتركة في مجموعة واحدة.

ب. الترتيب (الفرز)– *Sorting*:

يتم في هذه الخطوة وضع عناصر البيانات بترتيب معين (أي ترتيب البيانات فـــي الملفات وفقا لأساس معين) مثال ذلك، فقد يتم ترتيب البيانات الخاصة بحـــسابات العملاء وفقا لرقم حساب العميل ، أو ترتيب ملف المخزون طبقا لرقم الصنف.

ج. التلخيص– *Summarizing*:

يتم في هذه الخطوة إضافة مجموعة من البيانات وعرضها في تقرير واحد (أي الربط بين عناصر البيانات)، ويتم ذلك بإحدى الطريقتين، إضافة البيانات بصورة متتابعة (أسماء الطلاب في الصف الثالث أ، والثالث ب، والثالث ج)، وذلك لتحديد

١-١-٣-١ التجميع – *Collection*:

تتمثل هذه الخطوة في تجميع البيانات المرتبطة بالاحداث المختلفة من مـــصادرها الاولية، سواء من خارج الوحدة الاقتصادية، أو داخلها، أو في صورة تغذية عكسية مثال ذلك: (تجميع فواتير البيع– طلبات الشراء– وغيرها).

١-١-٣-٢ التحقق من صحة البيانات– *Verifying*:

يتم في هذه الخطوة التاكد من ان البيانات تم جمعها وتسجيلها بشكل صحيح، ومن امثلة ذلك، أن يقوم شخص بمراجعة عمل شخص آخر.

٢-١-٣-٣ تشغيل البيانات– *Data operating* :

يشمل العمليات الرئيسية التالية:

أ. التصنيف– *Classification*:

يتم في هذه الخطوة فصل البيانات الخاصة بنشاط معين إلى أنواع مختلفة، بحيث يصبح كل نوع ذا معنى بالنسبة للمستخدم، وعلى سبيل المثال: يمكن تقسيم بيانات نشاط المخازن إلى بيانات خاصة بإستلام البضائع، وأخرى بإصدار أوامر الشراء، وكذلك قد يتم التصنيف بتجميع البيانات ذات الصفة المشتركة في مجموعة واحدة.

ب. الترتيب (الفرز)– *Sorting*:

يتم في هذه الخطوة وضع عناصر البيانات بترتيب معين (أي ترتيب البيانات فـــي الملفات وفقا لأساس معين) مثال ذلك، فقد يتم ترتيب البيانات الخاصة بحـــسابات العملاء وفقا لرقم حساب العميل ، أو ترتيب ملف المخزون طبقا لرقم الصنف.

ج. التلخيص– *Summarizing*:

يتم في هذه الخطوة إضافة مجموعة من البيانات وعرضها في تقرير واحد (أي الربط بين عناصر البيانات)، ويتم ذلك بإحدى الطريقتين، إضافة البيانات بصورة متتابعة (أسماء الطلاب في الصف الثالث أ، والثالث ب، والثالث ج)، وذلك لتحديد

١-١-٣-٦ إعادة إنتاج البيانات- *Reproduction*

فى هذه الخطوة يتم إعداد صورة إضافية من البيانات على وسيلة تخزين أخرى، أو على نفس الوسيلة التي تحتويها حالياً، مثال ذلك، إعادة انتاج البيانات الموجودة في وثيقة ورقية على وثيقة ورقية اخرى، أو على فلم، أو على اقراص ممغنطة.

١-١-٣-٧ توصيل البيانات- *Communicating*:

فى هذه الخطوة يتم نقل البيانات من مكان إلى آخر بأي وسيلة ممكنة، مثال ذلك، توصيل البيانات من الوسيط إلى المستخدم في شكل تقرير، أو قد يحصل عليها المستخدم عبر شاشات مرئية في حالة استخدام الحاسب الإلكترونى.

تمثل العمليات السابقة دورة معالجة البيانات، التي تتحول من خلالها هذه البيانات إلى معلومات ذات معنى لقارئها، وبالتالى تفيد في اتخاذ القرارات. وتعد هذه العمليات بمثابة قواعد اساسية لإنتاج المعلومات في كافة الانظمة المعلوماتية بما فيها النظم المحاسبية.

١-١-٤ البيانات المطلوبة- *The Required Data*:

مع كبر حجم المشروعات وأنشطة الأعمال المختلفة وتزايد درجة تعقد مشاكلها، أصبحت الحاجة ملحة إلى توافر البيانات الممثلة لواقع الامور، لتكون خير معين في الحكم على المواقف وخير مرشد لتلمس نقاط الضعف والقوة وتحديد مسبباتها، ومن ثم فإنه يمكن إنتهاج الأساليب العلمية في وضع الحلول المثلى للتغلب على هذه المشاكل وتفادى حدوثها مستقبلا.[١] أن الوضع الحالي للمنشآت يختلف عن ما مضى كثيراً، حيث كانت المنشآت صغيرة الحجم وقليلة الامكانيات، وكان صاحب المنشاة يباشر بنفسه جميع أنشطة الأعمال من إدارة وشراء وإنتاج وبيع ويلجأ

لتسويق منتجاته بنفسه ويتصل بعملائه ويتعرف على رغباتهم واحتياجاتهم، ولكن مع كبر حجم المشروعات، وتوسع أنشطتها، وضخامة رووس أموالها، وبذوغ ظاهرة انفصال الملكية عن الإدارة، أصبح من الضروري إيجاد خبرات ومهارات خاصة في أداء الأعمال، وإجراء الأعمال التخطيطية، والتنظيمية، والرقابية لعمليات المنشاة، لذلك لم يعد بامكان صاحب المنشاة القيام بكل هذه الأعمال، فاتسعت رقعة التنظيم الإدارى وضم هيكله العديد من الموظفين والعاملين، وأصبحت الحاجة ملحة لتوافر البيانات الدقيقة التي تعين رجال الإدارة على إدارة هذه الأنشطة داخل المنشأة وتصور المواقف بصورة صحيحة، وإنتهاج سياسات مؤكدة النجاح بغرض تحقيق الاستقرار للمنشاة ومن ثم تحقيق أهدافها. لذا فإن توافر البيانات بالصفات المناسبة له أهميته ودلالته كنقطة في بداية الطريق لنجاح الأعمال. فالبيانات هي المادة الخام التي تبنى عليها المعلومات والقدرات، وعلى قدر ما يتاح من بيانات صحيحة وممثلة لطبيعة الاعمال نجد أنه يتاح بالتجهيز المناسب للبيانات معلومات بنفس القدر من الصحة والمقبولية. وعليه لابد أن تتوافر في البيانات المعطاة خصائص معينة حتى يمكن الوصول إلى مخرجات صحيحة في صورة نتائج وحلول منطقية، ومن هذه الخصائص ما يلي:

١. يجب أن تكون البيانات ملائمة ومطابقة، أي ممثلة لواقع الأمور حتى تعبر عن حقيقة المواقف.

٢. يجب أن تكون البيانات بدرجة كبيرة من الدقة، حتى يمكن الاعتماد عليها في الحكم على واقع الاحوال وتقدير احتمالات المستقبل.

٣. يجب ان تكون البيانات متسقة فيما بينها دون تعارض أو تناقض .

٤. كما أن من الضروري أن تكون البيانات مناسبة زمنيا للاستخدام، فلا تكون بدرجة من القدم تنتفى معه فائدتها.

٥. أن تكون البيانات كافية وشاملة، وان تزيد اهميتها النسبية عن تكاليف الحصول عليها.

بناء عليه فإن البيانات لها أهمية لاتقل عن المعلومات في مجال الاستخدام الإدارى (اتخاذ القرارات)، فبدون توافر البيانات الدقيقة والموضوعية لن تكون هناك معلومات صحيحة ومنطقية، فكفاءة البيانات عامل ضرورى وحتمى للوصول إلى كفاءة المعلومات، لان قصورها من حيث الكفاية، والدقة، أو المواقف الزمنية للاستخدام لايؤدي بطبيعة الحال للوصول إلى معلومات صحيحة لمتخذى القرارت، ولذلك فإن الإدارة الواعية الرشيدة لكى تحافظ على نجاح أعمالها واستقرارها وتقدمها عليها أن تولي الاهتمام الكافى بجمع البيانات الضرورية ذات الصفات المناسبة من حيث، الكم والكيف مع وضع الاسس المناسبة لاختبار صحتها وحفظها بالطرق الصحيحة لتكون في متناول القائمين بالإدارة عند الحوجة اليها. فالبيانات المناسبة المتاحة عن جميع انشطة الاعمال تعتبر بمثابة عصب الإدارة الحديثة، والقوة المحركة للوصول إلى المعلومات المفيدة ومن ثم القرارات الرشيدة التي تحقق النجاح في انجاز الاهداف.

١-١-٥ أهمية المعلومات للإدارة- *The Importance Of Information for Management*:

يعتبر عدم توافر المعلومات الكافية والمناسبة ذات العلاقة التي يعتمد عليها من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات الإدارية، والقصور في الموازنات التخطيطية، وفي الرقابة وتقييم الأداء .حيث أن سلامة وفعالية القرار الإداري تتوقف بالدرجة الأولى على سلامة ودقة وكفاية المعلومات التي يبنى عليها القرار. بالإضافة إلى ذلك يعتبر عامل إيجاد العلاقة بين المعلومة والاستخدام المطلوبة له (الملائمة)، عاملا رئيسيا يميز طبيعة المعلومات وطرق عرضها، ويدخل كذلك في تحديد القيمة الاقتصادية لهذه المعلومات. فالبيانات من غير المنطقي إعطائها مسمى (معلومات) ما لم تكن ملائمة لاحتياجات الاستخدام (اتخاذ القرارات)، مهما تعددت مراحل

التشغيل والتحليل التي مرت بها، ويؤيد هذا الاتجاه أحد الكتاب. حيث يرى "أن المعلومات التي لا تلائم احتيجات الإدارة تقترب قيمتها من الصفر، بل أن التكاليف التي انفقت في إعداد هذه المعلومات تعتبر في هذه الحالة خسائر، وكذلك تزيد قيمة المعلومات كلما زادت درجة إشباعها لحاجات القرارات الإدارية". ومن ناحية اخرى يعتبر التوقيت السليم لوصول المعلومة من احد العناصر الأساسية لخاصية الملائمة وعاملاً هاما في تحديد قيمة المعلومات، فلاقيمة للمعلومات الدقيقة إذا لم تصل في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات الإدارية. كما أن إتاحة البيانات المطلوبة ووضع الأسس المناسبة لمعالجتها وتجهيزها يمكن من امداد متخذى القرارات بالمعلومات ذات الدرجة الرفيعة من الجودة وفي الزمن الملائم، مما يساعد على تحقيق الإدارة العلمية للأعمال. وتحتاج الإدارة للمعلومات في كل اوجه نشاطها وفي كل مجالاتها، حيث يطلب صناع القرار على اختلاف مستوياتهم التظيمية معلومات صحيحة وحديثة تساعدهم في عملية اتخاذ القرارات، وتنظيم الانشطة وتخطيطها، والرقابة على التنفيذ، وغيرها من المجالات. فكل وظيفة من الوظائف السابقة تتضمن اتخاذ قرار، ويجب ان يكون اتخاذ القرار مدعما بمعلومات كافية ومناسبة للمشكلة موضوع البحث. ولسؤ الحظ فإنه عادة ما يقدم للمديريين الكثير من المعلومات التي ليست لها صلة بالقرارات، وربما يرجع ذلك إلى ان هذه المعلومات سبق وان قدمت للاستفادة منها في قرارات سابقة وبعيدة كل البعد عن حوجة المواقف القرارية الحالية، وبالرغم من ان طبيعة وخصائص القرارات تتغير إلاّ أن تدفق المعلومات لا يحدث فيه أي تغيير.

ومن ذلك يتضح أن المشكلة التي تواجه الإدارة الحديثة ليست في عدم توافر المعلومات فقط، ولكن أيضاً في تحديد ما هو الكم والكيف المطلوب من هذه المعلومات لعملية اتخاذ القرارات.

وكما أن صنع القرار الجيد يعتمد على معلومات ملائمة لطبيعة القرار، من حيث النوعية، والوقت، والتكلفة وأن المعلومات الكاملة تساعد في صنع قرار جيد، كذلك فإن هناك نقطة توازن بين فاعلية صنع القرار، وكمية المعلومات التي يجب توافرها، حيث يجب ألا تتعدي كمية المعلومات هذه النقطة، ذلك أن زيادة المعلومات عن الحجم الحقيقي المطلوب سيؤثر سلباً على عملية صنع القرار، من ناحية تشتيت جهد صانع القرار ووقته في عملية المقارنة والبحث في البدائل المتعددة.

وبناء عليه فإن المعلومات المتوافرة يجب أن تكون ملائمة، من حيث الكم والنوع والوقت والتكلفة.

ومن هنا فإن هدف نظام المعلومات ببساطة، هو توفير المعلومات المناسبة لمتخذي القرارات، طالما أن هذه المعلومات متاحة ويمكن تحليلها.

أخيراً يجب مراعاة أن لكل مستوى إداري داخل المنشأة احتياجاته الخاصة من المعلومات، كما أنه بدون إعداد المعلومات في ضوء غرض استخدام معين، ولخدمة طائفة معينة، أو مستخدم بعينه، لن يكون من المقبول أن يطلق عليها مسمي معلومات، فالمعلومات التي لا تلائم حوجة استخدام معين ولم توجه لخدمة طائفة معينة أو مستخدم معين ليس لها قيمة على الإطلاق ، وإلا فهي مجرد بيانات لم تتم معالجتها.